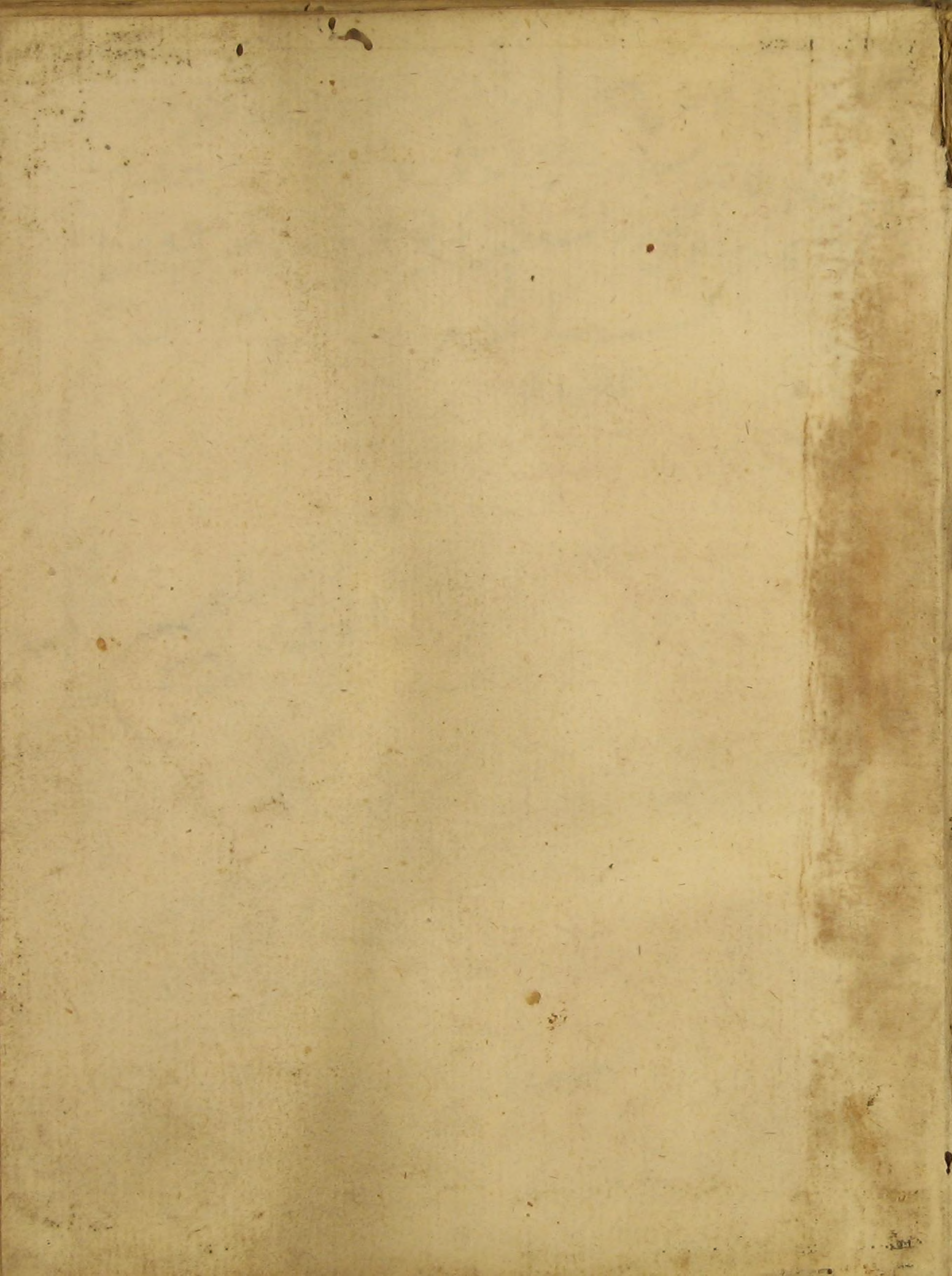




KÖPRÜLÜ KUT.
226







KÖPRÜLÜ KÜT.
226



الحمد لله على ما افاض به علينا من نعمه
 واداء له من سيرة المسلمين الى ان
 استقامت له سيرة المسلمين الى ان
 استقامت له سيرة المسلمين الى ان

كان

شرح النخبة
 في علم الحديث

تسبح الامام

مريد

مهم ووديد

عصره فاصي

النصاه سيات

الديس

كأن شجرة

العشقة في

من مربي
 العون محمد بن العون
 النوراني
 الازهر
 عن غنما

من كثر
 من كثر
 من كثر

قلت لاسلامان بعدو تعلق الازهر بالاربع

باب تظهار السار

يكتب على جريد وتدرق فيها
مسمار وتكتب اسم المتهمة
وهي هاهنا السها

تسلسل من تسلسل من

تعلعلم تعلم علم

تكل كل من تطلطم

تكل كل من تطلطم

يا خذ امه من السها بخوفه

سها السها



كتاب نزهة النظر

اني توأنيح الفكر

خبة الفكر

بقاضي القضاة

العلامة

ابن حجر

رحمه

الله

١

ملكه من فضل ربه المنان

محمد عيسى المكي

منه من الله تعالى على العوالم
النوري الى من لطف الله به
رحمه وكرمه



٢٢٦

Handwritten text in Arabic script, likely a title or chapter heading, including the word "كتاب" (Book).

لاستحالة ان يغير المتناظرة العلم بصدقها من غير كمال

الحفاظ مما في الكتابين وتمام يقع التجارب بين مدلوليه مما
وقع في الكتابين حيث لا ترجح لاحدهما على الآخر وما عدا ذلك
فالاجماع حاصل على تسليم صحة فان قيل انما اتفقوا على وجوب
العمل به لا على صحة منقاه وسند المنع اقم متفقون على
وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرج الشبان فلم يتبق المصحح
في هذا مزيه والاجماع على حاصل على ان لها مزيه فيما يرجع الى
نقل الصحة ومن صرح بافاده ما اخرج الشبان العلم النظري
ابو اسحاق الاسفراييني ومن ابيته الحديث ابو عبد الله الحميدي
وابو الفضل بن طاهر وغيرهما ويحتمل ان يقال لزمية المذكورة
كون احاد بينها اصح الصحيح ومنها المشهور اذا كانت له طرق
مشابهة نسالة من ضعف الرواة والعدا ومن صرح بافادته العلم
النظري الاسناد ابو منصور البغدادي والاسناد ابو بكر
ابن قوزك وغيرها ومنها المسلسل بالالة الحفاظ الثنتين
حيث لا يكون غريبا كالحديث الذي يرويه احمد بن حنبل مثلاً
وليساركة فيه غيره عن الشافعي وشاركه فيه غيره عن مالك
ابن انس فانه يفيد العلم عند سماعه بالاسند لا من جهة
جلالة روايته وان فهم من الصنف اللابنة الموجبة للقبول
ما يقوم مقام العود الكثير من غيرهم ولا يشكك من له ادبي
ممارسة العلم واخبار الناس ان الكاسن لاوشافه خبر
انه

انه صادق فيه فاذا انضاف اليه من هو في تلك الدرجة اذ ادقوة
وبعد ما يحس عليه من السهو وهذه الانواع التي ذكرناها
لا يحصل العلم بصدق الخبر منها الا للعالم بالحدوث المنجر
فيه العارف بالحوال اذ اذ المطلاع على العلة ولو لم يحصل
له العلم بصدق ذلك لقصوره عن الاوصاف المذكورة لا ينبغي
حصول العلم بالمنجر المذكور واسه اعلم وحصل الانواع الثلاثة
التي ذكرناها ان الاول يخص الصحيحين والثاني بما له طرق متعددة
والثالث رواه الامة ويمكن اجماع الثلاثة في حديث واحد لا يبعد
القطع بصدق واسه اعلم **ثم احزاب اما ان تكون في اصل السند**
اي في الموضع الذي يدور الاسناد عليه ويرجع ولوقدر الطرق
اليه وهو طرفه الذي فيه الصحابي او لا يكون كذلك بان يكون الثرد
في اثباته كان يرويه عن الصحابي اكثر من واحد ثم ينفرد بروايته
عن واحد منهم شخص واحد او لا **اولا الفرد المطلق** حديث
الجهي عن بيع الولاء عن هبنة بريدة بن عبد الله ابن دينار عن
ابن عمر وقد ينفرد به راو عن ذلك المنفرد كحديث شعبة الان
نفرد به ابو صالح عن ابي هريرة بريدة بن عبد الله ابن دينار عن
ابي صالح وقد يسخر الثرد في جميع روايته او اكثرهم وفي مسند
البرار والمعجم الاوسط للطبراني استلذه كثيره لذلك **والثاني**
الفرد النسبي سمي نسبياً لكون الثرد فيه حصل

في الحديث يرويه عن الصحابي

بعضها فوق بعض بحسب الامور المتقوية واذا كان
 كذلك فما يكون روايته في الدرجات العليا من العدا لقوا الضبط
 وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان اصح مما دونه من
 المرسه العليا في ذلك ما اطلق عليه بعض الائمة انه اصح
 الاسانيد كالزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه وكثير
 ابن سيرين عن عبيدة بن عمرو عن عا وكابر اهلهم التخصي عن
 غلظة عن بن مسعود ودود وكهفي الرتبة كرواية برز بن
 عبد الله ابن يارودة عن جده عن ابيه الى موسى وكهف بن سلمة
 عن ثابت عن انس ودود وكهف الى الرتبة كنهيل بن الجاهل عن
 ابيه عن ابي هريرة فان اجمع وكالعلماء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي
 هريرة فان اجمع يشتمل اسم الودالة والضبط الا ان المرسه
 الاولى فيهم من الصفات المرجحة ما يقتضي تقديم روايتهم
 على الله تليها وفي التليها من قوة الضبط ما يقتضي تقديمها
 على الثالثة وهي مقدمة على رواية من بعد ما ينمرد به حسنا
 محمد بن اسحاق عن عاصم بن عمر عن جابر وعمر بن شعيب
 عن ابيه عن جده وفسر على هذه المراتب ما يشتملها والمرتبة
 الاولى هي التي اطلق عليها بعض الائمة انها اصح الاسانيد والمعتمد
 عدته الاطلاق لانه حجة معينة منها نعم يستفاد من
 مجموع ما اطلق عليه الائمة ذلك ارجحية التفاضل
 في ما

الوجه العالي

دود

الترقيم

بار
 يطلعوه

2
 التفاضل

على ما لم يطلعوه ويلحق هذا التفصيل ما انفق الشيخان على تحركه
 بالنسبة الى ما انفرد به احدهما وما انفرد به البخاري بالنسبة الى
 ما انفرد به مسلم لا تفاق العلماء بعد ما على تلحق كتابيها بالقبول لاختلاف
 بعضهم في الحكم ارجح فافترقا عليه ارجح من هذه الحثية مما لم
 يتفقا عليه وقد صرح الجمهور بتقديم صحيح البخاري في الصحة
 ولم يوجد عن احد النسخ تنقيضه واما ما نقل عن ابي علي
 النيسابوري انه قال ما خلدتم السما اصح من كتاب مسلم فلم يصح
 بكونه اصح من صحيح البخاري لانه انما نقل وجود كتاب اصح من كتاب
 مسلم او المنفي انما هو ما تقتضيه صيغة الفعل من زيادة صحة
 كتاب بشارك كتاب مسلم الصحة بشارتلك الزيادة عليه واجد
 بنف المسايواه وكذلك ما نقل عن بعض الفارسية انه فضل صحيح مسلم
 على صحيح البخاري فذلك فيما يرجع الى حسن السياق وجودة الوضع
 والترتيب لم يفض احد من اهل العلم الى الاصحح ولو
 انما هو في حكاية ائمة علمهم بشاهد الوجود فالصفات التي تدور
 حولها في كتاب البخاري انتم متخالفين كتاب مسلم واشتد
 في شرطه فيها اقوى واسد ما رجحانه من حيث الاتصال فلا سطره
 محمد ان يكون الراوي قد ثبت له اقام من روي عنه ولو مرة واكتفى مسلم
 بابرهم بطلق المعاصرة والزعم البخاري انما به كبحاح ان لا يفسد العتقة
 أصلا وما الرتبة ليس لازم لان الراوي اذا ثبت له الدقا مرف

والاصح هو الصحيح والاصح هو الصحيح والاصح هو الصحيح

والاصح هو الصحيح والاصح هو الصحيح والاصح هو الصحيح

والاصح هو الصحيح والاصح هو الصحيح والاصح هو الصحيح

بما كان القدر على صرح

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

لا يحري في رواياته احتمال ان لا يكون سمع لانه يلزم من جريانه
ان يكون مدلسا والملة مفروضة في غير المدلس واما رجحانه من
العدالة والضبط فلان الرجال الذين تكلم بهم من رجال سلم
الزهد امن رجال البخاري مع ان البخاري لم يكثر من اخراج حديثهم
بل غالبهم من سوحه الذين اخذ عنهم ومارسوا حديثهم بخلاف
مسلم في الاسر بن واما رجحانه من عدم التدود والاعلال
فلان ما انتقد على البخاري من الاحاديث قل عددا مما انتقد
على مسلم هذا مع اتفاق العلما على ان البخاري كان اجل من مسلم
في العلوم واعرف بصناعة الحديث منه وان مسلما لم يبد
وخرجه وامر به في السيفيد منه ويبلغ اثاره حتى قال الدارقطني
لولا البخاري لما راج مسلم ولا جاء **مسلم** اي ومن هذه الحجة وهي
ارجحية شرط البخاري على غيره **وعدم صحة البخاري** على غيره
من الكتب المصنوعة الحديث **ثم صحة مسلم** لمشاركة للبخاري
في اتفاق العلما على نيل كتابه بالقول ايضا سوى ما عطل **ثم تقدم**
في ارجحية من حيث الأصحة ما وافقه **شرطها** لان المراد به روايتها
مع باقي شروط الصحة وروايتها قد حصل الاتفاق على القول
بتعديلهم بطريق التزويج ثم مقدمون على غيرهم في رواياتهم
وهذا اصل لا يخرج عن الابدال فان كان الخبر على شرطها ما
كان دون ما اخرجه مسلم او مثله وان كان على شرط احدهما
فمقدم

من الرجال الذين
تكلّم بهم

من الرجال الذين
تكلّم بهم

من الرجال الذين
تكلّم بهم

من الرجال الذين
تكلّم بهم

فيقدم شرط البخاري وحده على شرط مسلم وحده فيعادل
كل منهما الخرج لنا من هذا سنة اقسام ثلثا ونحوها في الصحة
وتم قسم سابق وهو ما ليس على شرطها اجتمعا او افرادا وهذا
التفاوت مما هو بالنظر الى الحثية المذكورة اما لو خرج قسم على
ما فوقه هو باسور اخري تغني عن الرجح فانه يقدم على ما فوقه
اذ قد يعرض للتفاوت ما يجعله فايضا كما لو كان الحديث عند مسلم
مثلا وهو مشهور فاصرح عند رجح الثواتر لكن حفته قريبة
صار لها ينفي العلم فانه يقدم على الحديث الذي يخرج به البخاري
اذا كان فردا مطلقا وكما لو كان الحديث الذي اخذت رجحانه من
ترجمته وصفت بكونها اصح الاسانيد كما لك عن نافع عن ابن عمر
فانه يقدم على ما انفرد به احدهما مثلا لاسيما اذا كان في اسناده

من الرجال الذين
تكلّم بهم

من قبله مقال **فان الضبط** قل بقال خف الخوم حصوا فاقولوا المراد ان ختم مع فيه الشروط
مع بقية الشروط المتقدمة في هذا الصحيح **فهو احسن اذانه**
لا يشي خارج وهو الذي يكون حسنة كـ **ب** الاعتضاد نحو
حديث المستور اذا عدد بطرقة وخرج با شرط باقي الاوصاف
الضعيف وهذا القسم من احسن مشارك للصحيح في الاجحاح
به وان كان دونه ومثابه له في تقسامه الى مراتب بعضها فوق
بعض **ويكثر طرقه بصح** وانما يحكم له بالصحة عند تعدد
الطرق لان الصورة المجموعة فوق خبر القدر الذي قصر به ضبط

من الرجال الذين
تكلّم بهم

من الرجال الذين
تكلّم بهم

راوي الحسن عن داوي الصحيح ومن ثم تطلق الصحة على الاسناد
 الذي يكون حسنا لذاته لو تفرّد اذا التردد وهذا حيث
 يتفرّد الوصف **فان جمعا** اي الصحيح والحسن في وصف واحد
 لقول الترمذي وغيره حديث حسن صحيح **فالتزدد** الحاصل
 من المجتهد **في الناقل** هل اجتمع فيه شروط الصحة او فتر
 عنها وهذا **حيث** حصل منه **التفرد** بتلك الرواية وعرف
 بهذا جواب من استشكل الجمع بين الوصفين فقال الحسن قاصر
 عن الصحيح ففي الجمع بين الوصفين اثبات ذلك المقصور
 ونفيه وتخصيص الجواب ان تردد ائمة الحديث في حال ناقله
 اوصى للمجتهد ان لا يصفه باحد الوصفين فيقال فيه حسن
 باعتبار وصفه عند قوم صحيح باعتبار وصفه عند قوم
 وغاية ما فيه انه حذف فيه حرف التردد لان حقه ان يقال حسن **او صحيح**
 وهذا كما حذف حرف العطف من الذي بعده وعلى هذا
 لما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح لان الجزم اقوى
 من التردد وهذا حيث التفرد **والا** اذا لم يحصل التفرد
 فاطلاق الوصفين معا على الحديث يكون **باعتبار الاسناد**
 احدهما صحيح والاخر حسن وعلى هذا لما قيل فيه حسن صحيح
 فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان فردا لان كثرة الطرق تقوي
 ما قيل قد صرح الترمذي بان شرط الحسن ان يروى من غير
 وجه

وجه وكيف يقول في بعض الاحاديث حسن غريب لا تعرفه الامر هذا
 الوجه فاجواب ان الترمذي لم يعرف الحسن مطلقا وانما عرف
 بنوع خاص منه وقع في كتابه وهو ما يقول فيه حسن من غير جهة
 اخرى وذلك انه يقول في بعض الاحاديث حسن وفي بعضها صحيح
 وفي بعضها غريب وفي بعضها حسن غريب صحيح وفي بعضها غريب صحيح
 وفي بعضها حسن صحيح غريب وفي بعضها حسن صحيح غريب
 انما وقع على الاطلاق وعبارته ترشدا الى ذلك حيث قال في اواخر
 كتابه وما قلنا في كتابنا حديث حسن فانما اردنا به حسن اسناده
 عندنا كل حديث يروي لا يكون رواه من باب الكذب يروي من
 غروجه كقولك ولا يكون شاذا فهو عندنا حديث حسن تعرف
 بهذا انه انما عرف الذي يقول فيه حسن فقط واما ما يقول فيه حسن
 صحيح او حسن غريب وحسن صحيح غريب فلم يعرج على تعريفه كما لم
 يعرج على تعريف ما يقول فيه صحيح فقط او غريب فقط وكان ترك
 ذلك استيعابا لشيء من عند اهل الفن واقتصر على تعريف ما يقول
 فيه كتابه حسن فقط اما الغرض واما لانه اصطلاح جديد يولد
 فيه بقوله عندنا ولم ينسبه الى اهل الحديث كما فعل الخطابي ولهذا
 التفسير يريد دفع كثير من الابهات التي طال البحث فيها ولم يشتر
 وجه لوجوبها فلهذا اخذ على ما المهم وعلم **وربما رواه**
 اي الصحيح والحسن **مقبوله** ما لم تقع **مناقب** الرواية من هو او ثق

لا يخلو من هذا
 لا يخلو من هذا

ثم لم يذكر تلك الزيادة لان الزيادة اما ان تكون لاثبات يدينها وبين
 رواية من لم يذكرها فلهذه ثقل مطلقا لانها في حكم الحجة المستقلة
 الذي يفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره واما ان تكون منافية بحيث
 يلزم من قبولها رد الرواية الاخرى فلهذا الذي يقع الترجيح بينهما وبين الرواية
 معارضها فيقبل الراجح ويرد المرجوح واشتهر عن جمع من العلماء
 القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل ولا بيان ذلك
 على طريق الحديثين الذين يدرسون في الصحيح ان لا يكون شاذا
 ثم يفسرون الشذوذ بخالفه الثقة من هو او ثبوته والعجب
 ممن اغفل ذلك منهم مع اعترافه بان شرط الشذوذ في حديث
 الحديث الصحيح وكذا الحسن والمنقول عن ائمة الحديث المتقدمين
 كعبد الرحمن بن محمد بن يحيى بن معين وعلي بن المديني والبخاري
 والي زريعة والي حاتم والنسائي والدارقطني وغيرهم اعني ان
 الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ولا يعرف عن احد منهم
 اطلاوع قبول الزيادة والعجب من ذلك الاطلاق كثر من الشافعية
 القول بقبول زيادة الثقة مع ان نصر الشافعي رضي الله عنه يدل
 على غير ذلك فانه قال في انساب كلامه على ما يعبر به حال الراوي في الضبط
 ما نصه ويكفر اذا اشرك احدا من الحفاظ لم يخالفه فان خالفه
 فوجد حديثه انقص كان في ذلك دليل على صحة حديثه او
 وبخالف ما وصفت اضرداك بحديثه ان يجهل كلامه ومقتضاه

اي والحسن
 وخو القطان
 واحسن حيل

اي الراوي
 ما عطا

اي الراوي
 ما عطا

انه اذا خالف فوجد حديثه ازيد اضرداك بحديثه فدل على الزيادة
 العدل عنده لا يلزم قبولها مطلقا واما ثقل من اخاف
 فانه اعتراف ان يكون حديث هذا المخالف ناقص من حديث من خالفه
 من الحنط وجعل نقصان هذا الراوي من الحديث دليلا على
 صحة لانه يدل على تحريه وجعل ما عدا ذلك مضرا بحديثه قد خلت
 فيه الزيادة فلو كان غيره مقبولة مطلقا لم تكن مضرة
 صاحبها واسما علم **فان حوالا في رايها بارج** مية كزيد ضبط
 او كثر عدد او غير ذلك من وجوه الترجيحات فالراجح يقال له
المحفوظ وهو المرجوح يقال له **الشاذ** مثال ذلك ما رواه البراء
 والنسائي وابن ماجه من طريق بن عيينة عن عمر بن دينار عن عوسجة
 عن عبيد بن عباس رضي الله عنهما ان رجلا ثوبى على عهد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ولم يدع وارثا الا مولا هو اعتقه الحديث وثابع ابن عيينة
 علي وصلة بن جريح وغيره وخالفهم حماد بن زيد فرواه عن عمر بن دينار
 عن عوسجة ولم يذكر بن عباس قال ابو حاتم المحفوظ حديث بن عيينة
 انه لم يحد من زيد من اهل العدالة والصبط ومع ذلك رجع ابو حاتم
 في رواية من هم اكثر عددا منه وعرف من هذا التقرير ان الشاذ ما رواه
 ان الراوي المصنف خالف الراوي منه وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ
 بحسب الاصطلاح وان وقع المخالف مع **الصنف** **الراجح** يقال له
المعروف **ومثاله** **النكر** مثاله ما رواه ابن ابي حاتم من طريق

اي والحسن
 اي والحسن

تمت احديث
 نرفع قول الله صلى الله عليه

اي والحسن
 اي والحسن

حبيب بن حبيب هو اخو حمزة بن حبيب الزيات المقرئ عن ابي اسحق
 عن العيص بن ابي خزيمة عن عيسى بن عمار عن ابي اسحق عن ابي اسحق
 عليه وسلم قال من قام الصلوة واتي الركعة ورجع وصام وقرأ في
 الضيق دخل الجنة قال ابو حاتم هو منكر لان غيره من الثقات
 رواه عن ابي اسحق متوفى وهو المعروف وعرف بهذا ان بين
 الشاذ وبين المنكر عموما وخصوصا من وجه لان بينهما اجتماعا
 في اشراط الخصال وافتراقا في ان الشاذ واوية ثقة او صدوق
 والمنكر راويه ضعيف وقد عفا من شؤي بينهما وانه اعلم وما
 تقدم من الفرد النسبي وجد يعقطن كونه فردا قد وافقه غيره
 وهو المتابع بكسر الموحدة والتابعة على مراسل ان حصلت للراوي
 نفسه في النامه وان حصلت الشيخة فن فوقه في القاصرة وبسناد
 منها النقصونه مثال المتابعة ما رواه الشافعي في الام عن مالك عن عبد الله
 بن دينار عن عيسى بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال فلا تقطروا
 حتى تروه فان غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين فهذا الحديث لهذا
 المفظظ قوم ان الشافعي تفرد به عن مالك فعدوه في غير ابي
 لان اصحاب مالك رَوَوْه عنه لهذا الاسناد لمعط فان غم عليكم فاقدروا
 له لكن وجدنا المسافعي متابعا وهو عبد الله بن مسلم القعقعي
 كذلك اخرجه البخاري عنه عن مالك وهذه متابعه ثابته ووجدنا
 حاله انما هو حاله كونه له

له ايضا شاذة قاصية في صحيح سخرمة من رواية عاصم بن محمد
عن ابيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر بلفظ فكاه لا اسر
وفي صحيح مسلم من رواية عبد الله بن عمر عن يافع عن ابن عمر بلفظ
فاهد رواه الايبين ولا اقتصار في هذه المتابعة سواء كانت باسمه ام
قاصم على اللفظ بل لوجان بالمعنى كفي لكنها مختصة بكونها من
رواية ذلك الصحابي وان وجد من مروى من حديث صحابي اخر
يشبهه في اللفظ والمعنى وفي المعنى فقط **هو الشاذ** ومثاله في الحديث
الذي قد مرناه مارواه مسلم النسائي من رواية محمد بن حنين عن
عباس بن ربيعة عن ابيه عن ابي عبد الله عليه وسلم فذكر مثل حديث عبد الله
بن دينار عن ابن عمر في هذا باللفظ واما بالمعنى فهو مارواه البخاري
من رواية محمد بن يزيد عن ابي هريرة بلفظ فان عيسى عليكم فاكملوا
عنه شعبان تلاين وخص قوم المتابعة بما حصل باللفظ سواء
كان من رواية ذلك الصحابي ام لا والشاهد ما حصل بالمعنى كذلك
وقد نطق المتابعة على الشاهد وبالعكس والامر فيه سهل واعلم
ان **تنوع الطرق** من اجوامع والمسانيد والاجز **الملك** الحديث الذي
نظرت في ترتيبه هل له متابع ام لا **هو الاعتبار** وقول ابن الصلاح معرنة
الاعتبار والمتابعات والشواهد قد يوهم ان الاعتبار تقسيم لها فيه
وليس كذلك بل هو هبة النوصل اليها وجميع ما تقدم من
افسام المقبولات يحصل فائدة تقسيمه باعتبار مراتبه عند المعارضة
الانفس

يجمع مع بعض صور العلق ومن حيث تقييد العلق بأنه من تصرف
مضيف من سبأى السند يفتري منه اذ هو اعم من ذلك ومن
صور العلق ان حذف جميع السند ويقال مثلاً قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ومنها ان حذف الاصحاحي او الاثنا عشر
والصحايف معاً ومنها ان حذف من حديثه ويضيفه الى من

والتاريخ المذكور في سنة ١٢٠٠

فوقه
بي من الر
التابعي
سول
لك ومن
من يضر
ان فضاء
الخصر
واحد
ما بعد

آخره
وكان
منهم
ممن
سقط
تقييداً
له اذ هو
ويقال
في الاصل
نشدته و

فالاول
القسط
عريف
سور العمل
السند
ذو حجين
الموسم
ها ان

السنة
الثاني
ام الثرو
من وجه
مجمع
صف
سور العا
صلى
الصحابي

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

فيغود الاختناك السابق وينعقد داما بالتحجوز العقل في مالا
كهاية له واما بالاستنقرا في ستة او سبعة وهو اكثر ما وجد
من روايته بعض التابعين عن بعض فان عرف من عادة التابعي

فصل في
وحدة
الناظر

والله اعلم
بما
في
القرآن

سبعة وثمانون
مئة وثمانون

بنو د
سنة او
عز لوف

اسابق و
فراقی
شابعین

بعض

مختار

2

المستقر
في الهواء
الماء
النور
الحرارة

سوال
التابع
الي من
فوقه

حاجی او
ضیفه

فانما الصلوة

ان الحد
للف من

هذه النسخة

لَوْ اَنْزَلَ

سورة المعارج
بسم الله الرحمن الرحيم
الصالحين

و

1095

انه لا يرسل الا عن ثقة فذهب جمهور المحدثين الى التوقف لبثنا
الاحتمال وهو احد قول احمد وثانيهما وهو قول الما
لكيين والكوفيين يقبل مطلقا وقال الشافعي رضي الله عنه
يقبل ان اعترض بحجة من وجه اخر يباين الطريق الاول
مسندا كان او مرسل لا يبرح احتمال كون المحدث وفي ثقة
في نفس الامر ونقل ابو بكر الرازي من الحنفية وابو الوليد
الباجي من المالكية ان الراوي اذا كان يرسل عن الثقة وعندهم
لا يقبل مرسله اتفاقا والقسم **الثالث** من اقتسام السقط من

الاسناد ان كان **يا نيز فصاعدا مع التوالي فهو المعضل والا**
فان كان السقط با نيز غير متواليين في موضوعين مثلا فهو

المنقطع ثم الاسناد **قد يكون واضحا** يحصل الاستدراك
في معرفته لكون الراوي مثالا لم يعاصره من روي عنه او يكون

خفيا فلا يدركه الا بالآية الحذاق المطلعون على طرق
الحديث وعلى الاشياء **فالاول** وهو الواضح **يدل بعدم**

الثاني بين الراوي وشيخه بكونه لم يدرك عصره او ادركه لكن
لم يكن معا وليست له منه اجازة ولا وجادة **ومن ثم احبب الى الناس**

لنضمنه خبر رسوا اليه الرواة ووفياهم واوقان طليهم وان حالهم
وقد افصح اقوام ادعوا الرواية عن شيوخ ظهر بالتاريخ كذا
دعواهم والقسم **الثاني** وهو الحفي **المجلس** بفتح اللام سمي بذلك

المكون

وكذلك ان
سقط واحد
فقط او اكثر
من اسن
بسرط عدم
التوالي
ان السقط
م

وذكر ان
سقط واحد
فقط او اكثر
من اسن
بسرط عدم
التوالي
ان السقط
م

الراوي يكون احد ستم من حديثه واوهم سماعه الحديث من احد حديثه به كان حديثه من غيره
والثقة من الدلس بالحريك وهو اختلاط الظلام بين تكرير ما سدم

بذلك لا يشترط اليها في الحنا **ورد** المدلس **بصيغة** من صيغ
الاداء **احمل** وقوع **الذي** بين المدلس وبين اسند عنه **كفي**

وكذا **اقال** ومن وقع بصيغته خبره لا يجوز فيها كان كذا يا
وحكم من يثبته التدليس اذا كان عدلا ان لا يقبل منه الامسا

صرح فيه بالحديث على الاصح **وكذا الرسل الحفي** اذا صدر
من **معاصر لم يلق** من حديث عنه بل يثبته واسطة والبرق

بين المدلس والمرسل الحفي دقيق حصل خبره بما ذكره هنا اتفاقا
وهو ان التدليس كخضن من روي عن عرف لقائه اياه

فاما ان عاصره ولم يعرفه لقيه فهو المرسل الحفي
ومن ادخل في تعريف التدليس المعاصر ولو بعينه لغيره

دخول المرسل الحفي في تعريفه والصواب ان يفرقه بغيرها ويدل
على ان اعتبار اللقي التدليس دون المعاصر وحدها لا بد

منه اطلاق اهل العلم بالحديث على ان رواية المخضرمين كابي
عثمان المصدي وقيس بن كزاجارم عن النبي صلى الله عليه وسلم

من قبيل الارسال لا من قبيل التدليس ولو كان مجرد المعاصر
يكتفي به في التدليس اكان هو لا مدلسين لا يفرق عاصره والنيبي

صلى الله عليه وسلم قطعوا لكن لم يعرف هل تقوم ام لا ومن
الراوي

روى
في الحنا
بسرط عدم
التوالي
ان السقط
م

الراوي
بسرط عدم
التوالي
ان السقط
م

اشترط اللغافي التذليس الامام الشافعي وابوبكر الزرار وكلام
الخطيب في الكفاية يقتضيه وهو المعتمد ويعرف عدم الملائمة
باخباره عن نفسه بذلك او بحزيم امام مطلع ولا يكفي ان
يقع في بعض الطرق زيادة راو يلزمها لاحتمال ان يكون من الزيد
ولا يحكم في هذه الصورة بحكم كلي لتعارض احتمال الاتصال
والانقطاع وقد صنف فيه الخطيب كتاب التفصيل لمبهم
المراسيل وكتاب الزيد في متصل الاسانيد وانتهت هنا اقسام
حكم الساقط من الاسناد **ثم الطعن** يكون لعشر اشياء بعضها ملغى
اشد في القدح من بعض خمسة منها تتعلق بالعدالة وخمسة تتعلق
بالصبط ولم يحصل الاعتناء بشئ واحد الفقيه من الاخر طاعة
اقتصت ذلك وهي ترتيبها على الاشدة فالاشد في موجب الرد
على سبيل التذليل لان الطعن **اما ان يكون لكذب الراوي** **الحديث**
النبوي بان يروى عنه صلى الله عليه وسلم ما لم يقله منه ذلك **او كونه مدلك** بان لا يروى ذلك الحديث الا من جهته ويكون
مخالفا للقواعد المعلومة وكذا من عرف بالذبح الكلامه
وان لم يظهر منه وقوع ذلك في حديث النبوي وهذا دون الاول
او تخش عليه اي كثرته او غفلته عن الاتقان **او فسقه** اي
بالفعل والقول ما لا يبلغ الكفر ويمنه وبين الاول عموم الناس
واما افراد الاول لكون القدح به اشد في هذا الفن والافراد

الفسق بالعنفه في بيان **أوهه** بان يروي على سبيل التوهم
او مخالفة اي للتقات **وجها له** حاله بان لا يعرف فيه تعديل
ولا يخرج معنى **او بدعته** وهي اعتقاد ما احدث على خلاف المعروف
عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يغافل قبل تنوع شبهة **اوسو**
حفظه وهو عبارة عن يكون عليه اقل من اصابته **فالقسم**
الاول وهو الطعن بكذب الراوي في الحديث ليسوي هو **الموصو**
والحكم عليه بالوضع انما هو بطريق الظن الغالب لا بالقطع
اذ قد يصح في الكذب ولكن لاهل العلم بالحديث ملكة قوية
يميزون بها ذلك وانما يقوم بذلك منهم من يكون اطلاعه
ثامنا وذهنه ثاقبا وفهمه قويا ومعرفة بالقرائن الدالة على
ذلك متمكن وقد يعرف الوضع بالقرار واضع قال ابن دقنوق
العبد لكن لا يقطع بذلك لاحتمال ان يكون كذب في ذلك
القرار انما يظن وفهم منه بعضهم انه لا يعمل بذلك الاقرار اصلا
وليس ذلك المراده وانما في القطع بذلك ولا يلزم من في
القطع على الحكم لان الحكم يقع بالظن الغالب وهو هنا ذلك
ولو لا ذلك لما شاء قتل المقر بالقتل ولا رحم المعز والراي
لاحتمال ان يكونا كاذبين فيما اعترفاه ومن القرائن التي يدرك
بها الوضع ما يوضح من حال الراوي كما وقع لما مور ابن احمد
زانه ذكر كضرته الخلاف في كون الحسن من كاهن يهزم او لا

والمروءة من طه فوافي
غير منهم رواها ما لم يصر

عن الالمصنف بل للاغراب مثله من اقسام الموضوع ولو
 وقع غلطاً فهو من المقلوب والمعلل **او** ان كانت مخالفة
تغير حروف وحروفها صورته **الخط في السيف** وان كان
 ذلك بالنسبة الى اللفظ **فالمعجز** وان كان بالنسبة الى الشكل
فالمحرف ومعرفة هذا النوع مهمة وقد صنف في العسكري
 والدارقطني وغيرهما والامر ما يقع في المتن وقد يقع في
 الاسماء التي في الاسماء **ولا يجوز** **تغير** صورته **المن**
 مطلقاً ولا الاختصار **بالتنوير** ولا ابدال اللفظ **المرادف**
 باللفظ **المرادف** له **الا العالم** بل لولا ان اللفظ **والمعجز** **المعاني**
 على الصحيح في المسلمين ما اختصار الحديث فالاكثر من
 جواره بشرط ان يكون الذي يختصره عالماً بالان العالم لا ينقص
 من الحديث لانه لا يتعلق به بما سبقه منه حيث لا يختلف
 الدلالة ولا يخلل البيان حتى يكون المذكور والمحدوف
 منزلهما كجبرين او يدل ما ذكره على ما حدته خلاف الجاهل
 فانه قد ينقص ما له تعلق بذكر الاستثناء واما الرواية بالمعنى
 فاختلافها بنحوها والامر على الجواز ايضا ومن اقوى حجج
 الاجتماع على جواز شرح الشريعة للحرم ليسا فخر العار
 به فاد اجاز الابدال لغة اخرى فاجوازها في اللغة العربية
 اولى وقيل انما يجوز في المفردات دون المركبات وقيل

انما يجوز لمن استخضر اللفظ ليتمكن من التصرف فيه وقيل
 انما يجوز لمن كان يحفظ الحديث ونسي لفظه ويقتضيه
 من نفسه في ذهنه فله ان يرويه بالمعنى لمصلحة تحصيل الحكم
 منه بخلاف من كان مستخضر اللفظ وتجميع ما تقدم به يعلق
 بالجواز وعدمه ولا شك ان الاولي ابراد الحديث بالفاظه
 دون التصرف فيه قال القاضي عياض ينبغي سعة باب الرواية
 بالمعنى لئلا ينسلط من لا يحسن من يظن انه يحسن كما وقع
 لغيره من الرواة قد يبا وحديثنا واسما لونه **وان خفي المعنى**
 بان كان اللفظ مستعملاً بقله **اخرج الى** الكتب المصنفة في **شرح**
الغريب ككتاب ابن عبد القاسم ابن سلام وهو غير مرتب
 وقد رتبته الشيخ موفق الدين بن قدامة على الحروف
 واجمع منه كتابي عبد المصطفى وقد اعني به المحافظ
 ابو موسى المديني فنقت عليه واستندرك وللزمخشري
 كتاب اسمه الفايق حسن الترتيب ثم جمع الجميع من لا يتر
 في النهاية وكتاب سهل الكتب ثلثا ولا مع اعواز قليل فيه
 وان كان اللفظ مستعملاً بكثرة المتن مدلوله **د**
اخرج الى الكتب المصنفة في شرح معاني الاخبار **رويان**
المستعمل منها وقد اكثر الامة من النسخا ينفع في ذلك
 كما لطحاوي واخطابي وابن عبد البر وغيرهم **ثم اجهاله**

هذا هو العالم فقط ايا وجو
 الجاهل بغيره
 كذا في رواية المعنى خارج
 المعنى علمي قال في شرح
 المعنى علمي

بالراوي وهي السبب الثاني في الطعن وسببها
 امران احدهما **ان الراوي قد تكثر نعوته** من اسم او كنية او لقب
 او صفة او حرف او شبهة فيشتهر بشي منها **فذلك**
بغير ما استظهر به لغرض من الاعراض فظن انه اخر
 يحصل الجمل بحاله **وصنفوا فيه** اي في هذا النوع **الموضح**
 لا وهام الجمع والتفريق اجاد فيه الخطيب وسبقه اليه عبد
 الغني بن سعيد المصري وهو الازدي ثم الصوري ومن
 امثله محمد بن السائب بن بشر الكلبي تسببه بعضهم الى
 حده فقال محمد بن بشر وسماه بعضهم حماد بن السائب
 وكناه بعضهم ابا النضر وبعضهم ابا السكود وبعضهم ابا
 هشام فصار يظن انه جماعة وهو واحد ومن لا يعرف
 حقيقة الامر فيه لا يعرف ذلك **والامر الثاني ان الراوي**
قد يكون مقلدا من احدث **فلا اكثر الاخذ عنه وقد صنفوا**
فيه التوحيد وهو من حمير وعنه الا واحد ولو
 سمي في مجموع مسلم واخسن بن سفيان وغيرهما **اولا بسبب**
 الراوي **اختصارا** من الراوي عنه فتقوله اخبرني فلان او شيخ
 فلان او رجل او بعضهم او بن فلان ويسند على معرفة اسم المجهول
 بورد من طريق اخري **وسمى** **وصنفوا فيه المجهلات**
ولا يقبل حديث المجهول ما لم يسم لان شرط قبول الخبر

لا يقبل خبره **ولو اجمعت النسخة** كان يقول الراوي عنه اخبرني
 الشبهة قد يكون فقه عنده بخروجها عند غيره وهذا **علي**
الاصح في المسئلة ولهذا التكنة لم يقبل المرسل ولو ارسله العدل
 حارث بن ابي لهذا الاحتمال بعينه وقيل يقبل نسكا بالظاهر
 اذا خرج على خلاف الاصل وقيل ان كان القائل عالما بحدوث ذلك
 في حق من يوافقه مذهبه وهذا ليس من سياحت علوم الحديث
 واسمه الموفق **فان سمي** الراوي **وانفرد** راو **واحد** بالرواية **عنه**
فهو مجهول العين كالجماع الا ان يوافقه غير من يتفرد
 عنه على الاصح وكذا من يتفرد عنه اذا كان شاهدا لذلك **وان**
 روى عنه **اننا** **فصاعدا** **ولم يوثق فهو مجهول الحال وهو**
المستور وقد قيل رواية جماعة بغير قيد وردها الجمهور
 والتحقيق ان رواية المستور وكونه مما فيه الاحتمال لا يطلق
 القول بردها ولا يقبلها بل يقال هي موقوفة الى استبانة
 حاله كما جزم به ايام اكرمين وكونه قول من الصلاح فيمن
 جرح يخرج بغير معتبر **البدعة** اما وهي السبب التاسع من
 اسباب الطعن في الراوي وهي **ان يكون مكفرا** كان يعتقد ما
 يستلزم الكفر **فانفسوا** **الا** **لا يقبل صاحبها الجمهور** وقيل
 يقبل مطلقا وقيل ان كان لا يعتقد حل الكذب لنصرة يقال انه
 او لا سيما انما هو طاعة الله تعالى

عدالة راوي من انهم اسمه لا يعرف عينه فكيف عدالة وكذا
 لا يقبل خبره **ولو اجمعت النسخة** كان يقول الراوي عنه اخبرني
 الشبهة قد يكون فقه عنده بخروجها عند غيره وهذا **علي**
الاصح في المسئلة ولهذا التكنة لم يقبل المرسل ولو ارسله العدل
 حارث بن ابي لهذا الاحتمال بعينه وقيل يقبل نسكا بالظاهر
 اذا خرج على خلاف الاصل وقيل ان كان القائل عالما بحدوث ذلك
 في حق من يوافقه مذهبه وهذا ليس من سياحت علوم الحديث
 واسمه الموفق **فان سمي** الراوي **وانفرد** راو **واحد** بالرواية **عنه**
فهو مجهول العين كالجماع الا ان يوافقه غير من يتفرد
 عنه على الاصح وكذا من يتفرد عنه اذا كان شاهدا لذلك **وان**
 روى عنه **اننا** **فصاعدا** **ولم يوثق فهو مجهول الحال وهو**
المستور وقد قيل رواية جماعة بغير قيد وردها الجمهور
 والتحقيق ان رواية المستور وكونه مما فيه الاحتمال لا يطلق
 القول بردها ولا يقبلها بل يقال هي موقوفة الى استبانة
 حاله كما جزم به ايام اكرمين وكونه قول من الصلاح فيمن
 جرح يخرج بغير معتبر **البدعة** اما وهي السبب التاسع من
 اسباب الطعن في الراوي وهي **ان يكون مكفرا** كان يعتقد ما
 يستلزم الكفر **فانفسوا** **الا** **لا يقبل صاحبها الجمهور** وقيل
 يقبل مطلقا وقيل ان كان لا يعتقد حل الكذب لنصرة يقال انه

ولا يجوز ولا العلم من الجاهل
 والاصح في الاصول البينة الذي
 يكفر عنه لا يقبل
 ولا يجوز ولا العلم من الجاهل
 والاصح في الاصول البينة الذي
 يكفر عنه لا يقبل

فقال في وصف الرواة ومنهم زايغ عن الحق اي عن السنة صاد
 اللصحة فليس فيه حيلة الا ان يكون خد من تحديته ما لا يكون
 منكرا اذا لم يقوى به بدعته انما هو وما قاله بفتح لا ان العلم
 التي رويها المدعي عنه واردة فيما اذا كان ظاهر المروي بها فوق
 مذهب المبتدع ولو لم يكن ذلك داعية واسه اعلم **م سوا كنفط** وهو
 السبب العاشر من اسباب الطعن والمراد به من لم يرجح جانب
 اصله على جانب خطاه وهو على قسمين **ان كان رايا** للراوي
 في جميع حاله **فهو الشارح** راي بعض أهل الحديث
او ان كان سوا كنفط رايا على الراوي اما لكثرة اولدها
 بصره او لاختراق كتبه او عدم ثبوتها ان كان يعتمد هاهنا
 حفظه فسا **فهذا هو المختلط** والحكمة فيه ان ما حدث
 قبل الاختلاط اذا ثبت كماله وادام محبته بوقت فيه وكذا
 من اشبه الامر فيه وانما يعرف لك باعتبار الاختلاف عنه
ومني تويع السوا كنفط محض كان يكون فوقه او مثله
 لا دونه وكذا المختلط الذي لم يميز **المستور** والاسناد **المترسل**
 وكذا **المدلس** اذا لم يعرف المحذوف منه **صار حديثهم حسنا**
لا لئلا يثبت بل وصفه بذلك باعتبار **المجموع** من المتابع
 والمتابع لان كل واحد منهم احتمال كون روايته صحيحا او غير
 صوابا على حد سواء فاذا جاز من المعبرين روايته لا حدهم
 والكل صوابا

فصل في

المراد به من لم يرجح جانب

المراد به من لم يرجح جانب

والمراد به من لم يرجح جانب

قبل والتحقيق انه لا يرد كل مكفر بدعته لان كل طائفة تدعي
 ان محال فيها مبتدعة وقد تباع فتكفر محال فيها فلو
 اخذ ذلك على الاطلاق لا يستلزم تكفير جميع الطوائف
 فالمعتمد ان الذي يرد روايته من انكروا امرنا منو انما من
 الشرع معلوما من الدين بالضرورة وكذا من اعتقد
 عكسه فاما من لم يكن لهذه الصفة وانضم الى ذلك ضبط لما
 يرويه مع ورعه وثقواه فلا مانع من قبوله **والثاني** وهو
 من لا يقص يدعته التكفير اصلا وقد اختلف بضائي قبوله
 ورده فقليل يرد مطلقا وهو بعيد واكثر ما علقه ان
 الرواية عنه تروى بحال امره وثبوتها بذكره وعلى هذا اقلع
 ان لا يروى عن مبتدع شي كيتاركة فيه غير مبتدع وقيل
 يقبل مطلقا الا ان اعتقد حيل الكذب كما تقدم وقيل
يقبل من لم يكن داعية اي بدعته لان تزيين بدعته قد حمله
 على تحريف الروايات وتسويتها على ما تقتضيه مذهبه
 وهذا **الاصح** واعتزل بن حبان فادعي الاتفاق على قبول
 غير الداعية من غير تفصيل لم لا يكثر على قبول غير
 الداعية الا ان روي ما يتوكل بدعته **فيروى على المذهب**
المختار به صرح الحافظ ابو اسحق ابراهيم بن علقمة
الجزائري شيخ ابي داود **والنسائي** في كتاب معرفة الرجال
 صا

المراد به من لم يرجح جانب
 هذا المختلط وهذا
 سبب ما تقدم في
 اسباب الطعن



المراد به من لم يرجح جانب
 ان كان رايا سوا كنفط

المراد به من لم يرجح جانب
 والكل صوابا

هو

五

عن ذلك عنك عن النبي صلى الله عليه وسلم كما قال الشافعي
رضي الله عنه في صلوه علي رضي الله عنه في ركعة واحدة
التر من ركعتين ومثالي المرفوع من الذي يبرح كما ان حكمه
الصحابي اظهروا كانوا يفعلون في زمانه صلى الله عليه وسلم

ان

كذا فإنه يكون له حكم الرفع من جهة ان الظاهر اطلاعه صلى الله
 عليه وسلم على ذلك لنفور الشرط واعداءهم على سوا الله
 عن أمور دينهم ولا في ذلك الزمان نزول الوحي ولا يقع
 من الصحابة فعل شيء ويستمر ون عليه الا وهو غير ممنوع
 الفعل وقد اسند جابر وابو سعيد رضي الله عنهما
 على جواز العزل بالظن كانوا يتعارفون والقرآن ينزل ولو
 كان مما ينهي عنه لنهي عنه القرآن ويلحق بقولي حكما
 ما ورد بضعفة الكناينة في موضع الصنيع الضركه
 بالسنة اليه صلى الله عليه وسلم لقول النافع عن الصحابي
 ابراهيم بن رفيع حدثنا ابو يحيى او يبلغ ابيه او رواه وقد
 يقتضون في القول مع حذف القابل ويريدون به النبي صلى الله
 عليه وسلم لقول بن سيرين عن ابي هريرة قال قال يقاتلون
 قوما الحديث وفي كلام الخطيب انه اصطلاح خاص باهل
 البصرة والصبغ المحملة قول النبي صلى الله عليه وسلم
 من السنة كذا فالأكثر على ان ذلك مرفوع ونقل بن عبد البر
 فيه الاتفاق قال واذا قلنا غير الصحابي فكذلك سالم بن
 ابي صاحبها كسنة العزم وفي نقل الاتفاق نظر فعن الشافعي
 في اصل المسئلة قولان وذهب الى انه غير مرفوع ابو بكر
 الصيرفي من الشافعية وابو بكر الرازي من الحنابلة وبن
 حزم

حزم من اهل الظاهر واحتجوا بان السنة تقدر في دين النبي
 صلى الله عليه وسلم وبين غيرهم واجيبوا بان اجنا الى ارادة النبي
 صلى الله عليه وسلم بعيد وقد روي البخاري في صحيحه من
 حديث بن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه في قصته
 مع الحجاج حين قال له ان كنت تريد السنة في هذا الصلاه قال
 ابن شهاب فقلت لسالم افعله رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال وهل يعنون بذلك الا سنة فقلت سالم وهو واحد
 الفقهاء السبعة من اهل المدينة واحدا يحفظ من التابعين
 عن الصحابة انهم اذا اطلقوا السنة كبريدون بذلك الا
 سنة النبي صلى الله عليه وسلم واما قول بعضهم ان كان مرفوعا
 فلم يقولون فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجابهم
 تركوا الحرم بذلك نورعوا احتياطا ومن هذا قول ابي
 قلابه عن انس من السنة اذا تزوج البكر على الثوب فامر
 عندها سبعة اخرجاه في الصحيح قال ابو قلابه لو شئت
 لقلت ان اسار فعه الى النبي صلى الله عليه وسلم اي لو قلنا له اذهب
 لان قوله من السنة هذا معناه لكن اراده بالاصحح النبي
 ذكرها الصحابي اولى ومن ذلك قول الصحابي امرنا بكذا او نهينا
 عن كذا فاحذروا فيه كاخلاف في الذي قبله لان مطلق ذلك
 ينصرف بظاهره الى منزله الامر والنهي وهو الرسول صلى الله عليه

على الفاعل
 فكذا على البكر

وسلم وخالف في ذلك طائفة نسكوا باحتمال ان يكون المراد
 عنه كما مر القرآن والاجماع او بعض اهلها او الاستنباط
 واخبر بان الاصل هو الاول وما عده محتمل لكنه بالنسبة
 اليه مرجوح وايضا كان طاعة ربي في اقل الامور
 عنه ان امره الاربعية واما قول من قال يحتمل ان يظن ما ليس
 بامر امرافلا اختصاص له بهذه المسئلة بل هو مذكور فيها
 لو صرح فقال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا وهو
 احتمال ضعيف لان الصحابي عدل عارف باللسان فلا يطلق ذلك
 الا بعد التحقيق ومن ذلك قوله كنا نفعل كذا فله حكم الرفع
 ايضا كما تقدم ومن ذلك ان يحكم الصحابي على فعل من الافعال
 بانه طاعة لله او لرسوله او موصية لقول عمار من صام
 اليوم الذي يشك فيه فقل عصي ابا القاسم فلهذا حكم
 الرفع ايضا لان الظاهر ان ذلك مما تلقاه عنه صلى الله عليه
 وسلم او سمعه غاية الاسناد **الى الصحابي كذلك اي**

مثل ما تقدم من كون اللفظ يقتضي التصرح بان المنقول
 هو من قول الصحابي او من فعله او من تقريره ولا يجزئ جمع
 ما تقدم بل معطية والنسبية لا يشترط فيه المساواة من
 كل جهة ولما ان كان هذا المختصر شاملا لجميع انواع علوم
 الحديث استطرده منه الى تعريف الصحابي ما هو فقلت

اولا ان يكون
 من الصحابي
 او من قوله
 او من فعله
 او من تقريره
 او من مصادره
 او من مصادره
 او من مصادره

لان المقصود
 هو تعريف
 الصحابي
 ما هو فقلت

وهو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به وما نزل على الاسلام
ولو حكاه في الاصح والمراد باللقا ما هو اعم من المحالسة
 والمماشاة ووصول احدهما الى الاخر وان لم يكلمه ولم يدخل

فيه روية احدهما الاخرين وان كان ذلك بنفسه او بغيره
 والتعريف باللقا اعم من قول بعضهم الصحابي من راي النبي
 صلى الله عليه وسلم لانه يخرج من ام مكتوم وخوف من العيان وهذا
 صحابي بلا تردد واللتی هذا التعريف كما جحدس وقول موسى
 كما لفصل خرج من حصل له اللقا المذكور للتي حال لونه
 كافر او قولي به فصل ثان خرج من لقيه موسى الكزبي غير
 من الانبياء لكن هل يخرج من لقيه موسى بانه سبيوت ولم
 يدرك البعثة فيه نظرو قول وما نزل على الاسلام فصل
 ثلث خرج من رثه بعد ان لقيه موسى وما نزل على الودعة
 كعبه الله بن جحش وابن خطل وقول ولو حكاه في رده ابي
 بن لقيه له مؤمنا به وبين مؤنه على الاسلام فان اسم الصحبة
 باق له سواء رجع الى الاسلام في حياته او بعد موته
 ثانيا لا وقول في الاصح اشارة الى الخلاف في المسئلة وبذلك
 على رجحان الاول قصه الاشعث بن قيس فانه كان عن رثه
 واني به الى بكر الصديق واسير افعاد الى الاسلام فقيل
 منه ذلك وزوجه اخنه ولم يخلف احد عن ذكره في الصحابة

المراد باللقا
 ما هو اعم من
 المحالسة
 والمماشاة
 ووصول
 احدهما
 الى الاخر
 وان لم
 يكلمه
 ولم
 يدخل
 فيه
 روية
 احدهما
 الاخرين
 وان كان
 ذلك
 بنفسه
 او بغيره
 والتعريف
 باللقا
 اعم من
 قول
 بعضهم
 الصحابي
 من راي
 النبي
 صلى
 الله
 عليه
 وسلم
 لانه
 يخرج
 من
 ام
 مكتوم
 وخوف
 من
 العيان
 وهذا
 صحابي
 بلا
 تردد
 واللتی
 هذا
 التعريف
 كما
 جحدس
 وقول
 موسى
 كما
 لفصل
 خرج
 من
 حصل
 له
 اللقا
 المذكور
 للتي
 حال
 لونه
 كافر
 او
 قولي
 به
 فصل
 ثان
 خرج
 من
 لقيه
 موسى
 الكزبي
 غير
 من
 الانبياء
 لكن
 هل
 يخرج
 من
 لقيه
 موسى
 بانه
 سبيوت
 ولم
 يدرك
 البعثة
 فيه
 نظرو
 قول
 وما
 نزل
 على
 الاسلام
 فصل
 ثلث
 خرج
 من
 رثه
 بعد
 ان
 لقيه
 موسى
 وما
 نزل
 على
 الودعة
 كعبه
 الله
 بن
 جحش
 وابن
 خطل
 وقول
 ولو
 حكاه
 في
 رده
 ابي
 بن
 لقيه
 له
 مؤمنا
 به
 وبين
 مؤنه
 على
 الاسلام
 فان
 اسم
 الصحبة
 باق
 له
 سواء
 رجع
 الى
 الاسلام
 في
 حياته
 او
 بعد
 موته
 ثانيا
 لا
 وقول
 في
 الاصح
 اشارة
 الى
 الخلاف
 في
 المسئلة
 وبذلك
 على
 رجحان
 الاول
 قصه
 الاشعث
 بن
 قيس
 فانه
 كان
 عن
 رثه
 واني
 به
 الى
 بكر
 الصديق
 واسير
 افعاد
 الى
 الاسلام
 فقيل
 منه
 ذلك
 وزوجه
 اخنه
 ولم
 يخلف
 احد
 عن
 ذكره
 في
 الصحابة

ولا عز خريج احاد يثبه في المصانيد وغيرها ثبتهان
لاخفاء بر حجابي وثبته من لازمته صلى الله عليه وسلم وقائل
معه او قتل تحت رايته على من لم يلازمه او لم يحضر معه
شهادة او على من كلفه يسيرا او ما شناه قليلا او راه
على بوم او في حال الطفولة وان كان شرف الصحة حاصل
للجميع ومن ليس له منهم سماع منه فحديثه مرسل من حيث
الرواية وهم مع ذلك موعود ودون في الصحابة لما نالوه
من شرف الرواية منه وان استخفه عن شيخه منصلا الى
محايا ليا رسول الله صلى الله عليه وسلم واما الخطيب فقال
المسند متصل فعلى هذه الموقوفات اذا جازت متصل
بسمي عنده سند لكن قال ان ذلك قد ياتي لكن بقلعة وابواب
ابن عبد البر حيث قال المسند المرفوع ولم يتعرض للاسناد
فانه يصدق على المرسل والمعضل والمنقطع اذا كان
المرفوع مرفوعا ولا قابل به **فان قل عده** الى عدد
رجال المسند **فاما ان يسمى** **بسمي** **صلى الله عليه وسلم**
بذلك العدد القليل بالنسبة الى سند آخر يروى به
ذلك الحديث لعينه بعد ذلك **او يسمى** **الى امام** من
الامة الحديث **دي صفة عليته** كما يحفظ والفقهاء
والضبط والتصنيف وغير ذلك من الصفات المعصية

الترجيح

للترجيح **كشعبة** وما لا يورى والثوري والشافعي والبخاري ومسلم
وكثروهم **فالاول** وهو ما يسمى **بسمي** **صلى الله عليه وسلم** **العلو**
المطلق وان اتفق ان يكون سند صحيحا كان الغاية القصوى
والافضوية العلوية موجهة ما لم يكن موضوعا لغرض
كالعدم **والثاني العلو النسبي** وهو ما يقل العدد فيه الى ذلك
الامام ولو كان العدد من ذلك الامام الى منتهاه كثيرا او قريبا
عظمت رغبة المناخرين فيه حتى غلبت تلك على كثير من حيث
اهلوا الاستغناء ما هو اهم منه وانما كان العلو مرفوعا
فيه لكونه اقرب الى الصحة وقلة الخطا لانه ما من راو من
رجال الاسناد الا وكان خطا جاز عليه بكل ما كثر الوسائط
ولها السند كثر مطان الخويز وكل ما قلت قلت فان كان في
الزوال سوية ليست في العلو كان يكون رجاله او ثقتهم او حفظ
او افقه او الاتصال فيه اظهر فلا تردد ان يكون حديثا اولي
واما من رجح الزوال فلهذا اخرج بان كثرة البحث يقتضي
المستفاد فيعظم الاجر فذلك ترجيح ما مر اجنبى عما يتعلق
بالتحقيق والتصنيف **وقد** اي العلو النسبي **الموافق**
وهي الوصول الى شيخ **احد المصنفين** **من غير طريقه**
اي الطريق التي تصل الى ذلك المصنف المعين مثاله روى
البخاري عن ثوبان عن مالك حديثا فلورويته من طريقه

كان بيننا وبين قتيبة ثمانية ولوروسادك الحديث بعينه
 من حديث أبي السرج العباس السراج عن قتيبة مثلاً لكان
 بيننا وبين قتيبة فيه ستة فقه حصل لنا الموافقة مع
 البخاري في شجرة بعينه مع علو الاسناد على الاسناد اليه
فيه اي العلو النسبي **الصلو وهو الوصول الى شيخ شيخه**
كذلك كان يقع ذلك الاسناد بعينه من طريق الفقيه عن مالك
 فيكون الفقيه يد لا من قتيبة واكثر ما يعثرون الموافقة والبدل
 اذا قارن العلو والافاسم للموافقة والبدل واقع به **وفيه**
 اي العلو النسبي **المساواة وهي استواء عدد الاسناد من**
الراوي الى اخره اي الاسناد مع اسناد احده المصنفين كان
 يروي النسائي مثلاً حديثاً يقع بينه وبين النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم احد عشر نفساً مع لئال الحديث بعينه باسناد اخر
 الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقع بينهما وبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 احد عشر نفساً فتساوي النسائي من حيث العدد مع قطع النظر عن
 عن ملاحظة ذلك الاسناد الخاص **وفيه** اي العلو النسبي ايضاً
المصافحة وهي الاستواء مع تلميد ذلك المصنف
 على الوجه المشروح او لا وسيت ملاحظة لان العادة جرت
 في الغالب بالمصافحة بين من تلاميذ وخلفاء هذه الصورة كانوا
 تقيماً النسائي فكانوا ضاحكاه **ويقال العاصم باقسامه المذكورة**

الذكره
 تلميذ

سبعة
 من
 بيننا
 وبين
 قتيبة

فيه

فيه

فيكون الفقيه يد لا من قتيبة
 واسم الفقيه
 واسم الفقيه
 واسم الفقيه

فيكون الفقيه يد لا من قتيبة
 واسم الفقيه
 واسم الفقيه

المذكورة **الزول** فيكون كل قسم من اقسام العلو يقابل به قسم
 من اقسام النزول خلافاً لما في علم ان العلو قد يقع غير تابع لنزول
فان تشارك الراوي ومن روي عنه في امر من الامور المتعلقة
 بالرواية مثل **السنن واللتى** وهو الاخذ عن المشايخ وهو النوع
 الذي يقال له رواية **الاقتران** لانه حينئذ يكون راوياً عن قريبه
وان روي كل منهما اي القريتين عن الآخر فهو المذبح وهو
 احص من الاول كل مذهب اقتران وليس كل اقتران مدحاً وقد صنف
 الداروطي ذلك وصنف بوالشيخ الاصمعي في الذي قبله
 واذا روي الشيخ عن تلميذه صدق كلامه ما يروي عن الآخر
 فصل يسمى مدحاً بحسب الظاهر لانه من رواية الاكابر
 عن الاصاغر والندبج ما حوذه من ديباجني الوجه فيقتضي
 ان يكون ذلك مستنوياً من اجابته فلا يحق فيه **هذا وان روي**
 الراوي **عن** هو **دوني** في السنن او في اللقي او في المقدار وهذا النوع
 هو رواية **الاكابر عن الاصاغر ومنه** اي من جملة هذا النوع
 وهو احص من مطلقه رواية **الابا عن الابناء** والصحابة عن
 التابعين والشيخ عن تلميذه ويحود ذلك **وفي عكسه كثير ومنه**
من روي عن ابيه عن جده لانه هو اجداد المسالوك الغالبة
 وفائدة معرفة ذلك التمييز بين مراتبهم ونزول الناس
 منازلهم وقد صنف الخطيب رواية **الابا عن الابناء** تصنيفاً

فيكون الفقيه يد لا من قتيبة
 واسم الفقيه
 واسم الفقيه

وافرد جوالطيفاني رواية الصحابة عن التابعين وجمع الحافظ
صلاح الدين العلاءي من المتأخرين مجلدا كبيرا في معرفة من روى عن
ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم وقسمه اقساما في ما يروى
الصغير وقوله عن جده علي الراوي ومنه ما يروى الصغير فيه
علي ابيه وبين ذلك وحقيقته وخرج في كل ترجمة حديثا من
مرويه وقد خصص كتابه المذكور من ذلك عليه تراجم كثيرة
جدا واكثر ما وقع فيه ما سلسلت فيه الرواية عن الابرار بعد
عشر ائمة وان اشتركت اثنان **عند شيخ** ونقدم **سنة** **حد** **عنا** **علي** **الشيخ**
فهو السابق واللاحق واكثر ما وقفنا عليه من ذلك ما يروى
فيه في الوفاء منه وخمسون سنة وذلك الحافظ السلفي شمع
سنة ابو علي البرقي احد مشايخه حديثا ورواه غوثات العروا
علي راس الخمس مائة ثم كان اخر اصحاب السلفي بالسماع سبطه
ابو القاسم عبد الرحمن بن سفيان وكانت وفاته سنة خمس وخمسين
ومن قدم به ذلك ان البخاري حدث عن حميد بن العباس
السراج اشيا في التاريخ وغيره وما في سنة ست وخمسين
وما بين و آخر من حدث عن السراج بالسماع ابو الحسن الحافظ
وما في سنة ثلاث وخمسين وثلاث مائة وغالب ما يقع من ذلك
ان المسموع منه قد بناه بعد الراويين عنه زمانا حتى
يسمع منه بعض الاحداث ويعيش بعد السماع منه دهر اطويلا
فيحصل

هذا هو الصحيح
في معرفة من روى عن
ابيه عن جده عن النبي

هذا هو الصحيح
في معرفة من روى عن
ابيه عن جده عن النبي

بحصل من مجموع ذلك كونه هذه الموقر **وان روي** الراوي
عن ابي **سبع** **الاسم** **او** **مع** **اسم** **الاب** **او** **مع** **اسم** **الاب** **او** **مع** **اسم** **الاب**
او النسبة **ولم يميز** **ابا** **اخضر** **لا** **يتميز** **فان** **كانا** **نقتس** **لم** **يضر** **ذلك**
ما وقع في البخاري في رواية عن احمد بن محمد بن مسعود بن وهب فانه
اما احمد بن صالح او احمد بن عيسى او عن محمد بن مسعود بن
اهل العراق فانه اما محمد بن سفيان او محمد بن يحيى الذهلي وقد
استثنوا عنه ذلك في مقدمة شرح البخاري ومن اراد ذلك
ضابطا كلياً يميزه احد هما عن الآخر **فان** **خصا** **صه** **اي**
الشيخ المروي عنه **بأحد** **هما** **يدين** **الحمل** **ومني** **لم** **يدين** **ذلك** **او** **كان**
مختصا بهما معا فاشكاله شديد فيرجع الى القرائن في الظن الغالب
وان **روي** **عن** **شيخ** **حديثا** **في** **الشيخ** **سرويه** **فان** **كان** **حزما** **كان**
يقول كذب علي او ما رويته هذا وكذا فان وقع منه ذلك **رد**
ذلك الخبر للذي واحد من هاتين المادتين ولا يكون ذلك قادحا
في واحد من المتعارضين **او** **كان** **حدث** **احتمالا** **كان** **يقول** **ما** **اذكر**
هذا او لا اعرفه **قبل** **ذلك** **الحديث** **في** **الاصح** **لان** **ذلك** **الحديث** **على**
لسان الشيخ وقيل لا يقبل لان الفرع في اثبات الحديث حيث
اذا ثبت الاصل الحديث ثبتت وايضا الفرع وكذلك ينبغي ان
يكون فرعاً عليه وشعاعه في التحقيق وهذا مستقيم
عدالة الفرع يقتضي صدقه وعدله علم الاصل كنهاته فالمثبت

هذا هو الصحيح
في معرفة من روى عن
ابيه عن جده عن النبي

هذا هو الصحيح
في معرفة من روى عن
ابيه عن جده عن النبي

هذا هو الصحيح
في معرفة من روى عن
ابيه عن جده عن النبي

هذا هو المتن
المتفق عليه

فالمثبت مقدم على النافي وانما قاسر ذلك بالشهادة ففاسد لان شهادة
الفرع لا تنفع مع القاطعة على شهادة الاصل بخلاف الرواية فانها
وفيه اي في هذا النوع صنف الداروطي كتاب **من حديث** **وشرح**
وفيه ما يدل على تقوية المذهب الصحيح لكون كثير من
حديثوا باحاديث فلما عرضت عليهم امر بذكر وهما للعلم كعلم
على الرواه عنهم صاروا يروونها عن الذين يرووها عنهم عن
انفسهم كحديث سهل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة مرفوعا
في قصة الشاهد واليهين قال عبد العزيز بن محمد الدراوردي
حدثني ربيعة عن ابي عبد الرحمن عن سهل قال فلقبت سهيلا
فسالته عنه فلم يعرفه فقلت ان ربيعة حدثني عنك بكذا فكان
سهيل بعد ذلك يقول حدثني ربيعة عني اي حدثني عن ابي
ونظائره كثيرة **وان اتفق الرواة في اسناد من الاسانيد** **وصح**
الاداء كقولنا فلانا سمعنا فلانا او حدثنا فلانا قال حدثنا
فلان وغير ذلك من الصيغ **او غيرها من الحالات** القولية كقوله
فلانا يقول لا شهد باه لفلان حدثني فلان بالاحرم او الفعلية
كقوله حدثنا علي فلان فاطمنا عن ابي اكرم او القولية
والفعلية معا كقوله حدثني فلان وهو احد الحسينه قال
امنت القدر الى اكرم **فهو المسلسل** وهو من صفات
الاسناد وقد يقع المسلسل في معظم الاسناد

حديث

هذا هو المتن
المتفق عليه

كحديث المسلسل بالاولية فان السلسلة تدل على صحة الرواية
بن عيينة نقط ومن رواه سلسلا الى منتهاه فقد وهم **وصح**
الاداء المتعار البها على ثمان مرات الاولى **سمعت** **وحدثني** ثم
احد **روى** **وقال** **عليه** وهي المرساة الثانية ثم **قرأ عليه** **وانا** **اسمع**
وهي الثالثة ثم **انباي** وهي الرابعة ثم **اباوي** وهي الخامسة ثم
شاهدي اي بالاجازة وهي السادسة ثم **كنا** اي بالاجازة وهي
السابعة ثم **عن** **وكوها** من الصيغ المختلة للسمع والاجازة ولولا
السمع ايضا وهكذا مثل قال وذكر وروي **واللفظان الاولان**
من صيغ الاداء وهما سمعت وحدثني صاحبان **لن** **سمع** **وحده** **من**
لفظ الشيخ وتخصيص الحديث بما سمع من لفظ الشيخ هو
الشايع بين اهل الحديث اصطلاحا ولا فرق بين الحديث والخبار
من حيث اللغوي اذ الفرق بينهما تكلف شديد لكن لما تقرر
الاصطلاح صار ذلك حقيقة عرفية فنقدت على الله الحقيفة
اللغوية مع ان هذا الاصطلاح انما اشتاع عند المشاركة وسمعهم
واما غالب لغاتهم فلم يستعملوا هذا الاصطلاح بل الاخبار
والحديث عندهم بمعنى واحد **فان جمع** الراوي اي الى مصنفه
الجمع في الصيغة الاولى فان يقول حدثنا فلان او سمعنا فلانا
بقوله فهو دليل على انه سمع منه **مع غيره** وقد تكون النون
للعظة لذكر بقله **واولها** اي الراتب **بصرحها** اي اصرح صيغ

نروي في المتن
المتفق عليه

الاداني سماع قابليها لا بها لا تخفى الواسطة **والثاني** قد تطلق في الاجازة نديسا **والثالث** في الاملاء لما فيه من التثنية والخط **والرابع** وهو قرات لمن قرا بنفسه على الشيخ **فان** جمع كان يقول خبرنا او قرانا عليه **فهو الخامس** وهو قري عليه وانا اسم وعرف من هذا ان التعبير بقرا في قرا خبر من التعبير بالاجازة لانه اوضح بصورة الحال عليه القراءة على الشيخ احد وجوه الحمل عند الجمهور وروايت من اني ذلك من اهل العراق وقد اشد انكار الامام مالك وغيره من المدنيين عليهم في ذلك حتى بالغ بعضهم في رجحانها على السماع من لفظ الشيخ وذهب جمع منهم الى البخاري وحكاة في اوائل صححه عن جماعة من الامة الى ان السماع من لفظه الشيخ والقراء عليه يعني في الصحة والقوة سواء اعل **والاخبار** من حيث اللغة واصطلاح النقاد بين **معنى الاخبار** في عرف المتأخرين **فهو للاجازة** لعن لاها في عرف المتأخرين للاجازة **وعنفة المعاصر** محمولة على السماع بخلاف غير المعاصر فانها تكون منقصة مرسله او منقطعة بشرط حملها على السماع بثبوت المعاصرة **الامن مدلس** فالحال في محموله على السماع **وقيل بشرط** في حمل عنفة المعاصر على السماع **ثبوت**

في الاملاء لما فيه من التثنية والخط
 وهو قرات لمن قرا بنفسه على الشيخ
 فانه كان يقول خبرنا او قرانا عليه
 فهو الخامس وهو قري عليه وانا اسم
 وعرف من هذا ان التعبير بقرا في قرا
 خبر من التعبير بالاجازة لانه اوضح
 بصورة الحال عليه القراءة على الشيخ
 احد وجوه الحمل عند الجمهور وروايت
 من اني ذلك من اهل العراق وقد اشد
 انكار الامام مالك وغيره من المدنيين
 عليهم في ذلك حتى بالغ بعضهم في
 رجحانها على السماع من لفظ الشيخ
 وذهب جمع منهم الى البخاري وحكاة
 في اوائل صححه عن جماعة من الامة
 الى ان السماع من لفظه الشيخ والقراء
 عليه يعني في الصحة والقوة سواء
 اعل **والاخبار** من حيث اللغة واصطلاح
 النقاد بين **معنى الاخبار** في عرف
 المتأخرين **فهو للاجازة** لعن لاها في
 عرف المتأخرين للاجازة **وعنفة** المعاصر
 محمولة على السماع بثبوت المعاصرة
 بخلاف غير المعاصر فانها تكون
 منقصة مرسله او منقطعة بشرط
 حملها على السماع بثبوت المعاصرة
 في محموله على السماع **وقيل** بشرط
 في حمل عنفة المعاصر على السماع
ثبوت

لعلها اي الشيخ والراوي عنه **ولومرة** واحدة يحصل الامن
 من باقي متعنة عن كونه من المرسل الخفي **وهو المختار** بها
 لعل من المديني والبخاري وغيرهما من النقاد **واطلقوا المشافهة**
في الاجازة المتلفظ بها بخوار وكذا المكاتبه في الاجازة المكتوب
بها وهو موجود في عبارة كثير من المتأخرين بخلاف
 المتقدمين فانهم انما يطلقونها فيما كتبه الشيخ من الحديث
 الى الطالب سواء اذن له في روايته ام لا فاما اذا كتبه
 بالاجازة فقط **واشترطوا في صحة الرواية بالناوالة اقتراها**
بالاذن بالرواية وهي اذا حصل هذا الشرط **ارفع**
انواع الاجازة لما فيها من البعض والشيخ بصورتها
 ان يرفع الشيخ اصله او ما قام مقامه للطالب ويحضر الطالب
 الاصل للشيخ ويقول له في الصورتين هذا روايتي عن
 فلان فاروه عني بشرطه ايضا ان يكون منه اما بالملك واما
 بالعارية لينقل منه ويقابل عليه والا ان تأوله واسترد في
 الحال فلا يبين لها زيادة مزية على الاجازة المعينة وهو
 ان يحيزه الشيخ برواية كتاب معين ويعين له كيفية روايته
 له وان اخلت المناوالة عن الاذن لم يعن بها عند الجمهور
 انهم وجمع من اعينها الى مناوالة اياه يقوم مقام ارساله
 اليه بالكتاب من بل الى بل وقد ذهب الى صحة الرواية المكتوبة

اخر هذه الرسالة عما قبلها الطور
 الكلام عليه

بسم الله الرحمن الرحيم

الخطيب فيه كتابا حافلا وقد خصه وردن عليه شيئا كثيرا وهذا
عكس ما تقدم من النوع المسا بالمفرد لانه خشي من ان يظن
الواحد انفس وهذا خشي من ان يظن الاثنان واحدا **وان انفق**
الاسماء خطأ واختلفت نطقا سواء كان مرجع الاختلاف
النقط ام الشكل **فهو المؤلف والمختلف** ويعرف من محار
هذا الفن حتى قال علي بن المدبرني اشهد النصف مما يقع
في الاسماء وجهه بعضهم بانهم شي لا بد تخلصه القياس ولا قبله
سني ندل عليه ولا يعرف وقد صنف فيه ابو احمد العسكري
لكنه اضاف الى كتاب النصف لانه افرده بالتأليف عبد الغني
بن سعيد جمع فيه كتابين كتاب فيه مشتبه الاسماء وجمع
وكتاب فيه مشتبه التشبيه وجمع الدار فطس في ذلك كتابا
حافلا ثم جمع الخطيب في كتابه جميع الجميع ابو نصر بن مأكولا
في كتابه الاحمال واستدرك عليهم في كتاب اخر جمع فيه
اوهامهم وبيدتها وكتابا به من اجمع ما جمع في ذلك وهو عمدة
كل محدث بعده واستدرك عليه ابو بكر بن نقطة ما فاته
او جدد بعده في محله صرح ثم دبل عليه منصور بن سليم
بنفع السنين في محله لطيف وكذلك ابو حامد بن الصابون
وجمع المسمى في ذلك كتابا مختصرا جدا اعلم فيه على
الضبط بالقلم قلتر فيه الغلط والنصف المبين لموضوع
الخارج

هذا هو الكتاب
الذي هو في
الاسماء

هذا هو الكتاب
الذي هو في
الاسماء

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب وقد يسهل الله بنو صحبه في كتاب سمينه بنصره المشبه
في خبر المشبه وهو محلد واحد فخطبته بالحروف على
الطريقة المرضية وردن عليه شيئا كثيرا اما اهله او لم يفت
عليه وبنه احمد على ذلك **والا فقتلا سماء** خطأ وتخطا
واختلفت الاسماء نطقا مع ابدالها خطأ كحمد بن عقيل بنح
العين وحمد بن عقيل بنصها اول عيسى بوري والثاني
فرباني وهما مشهوران وطبقا لهما متقاربة **او بالعكس** كان
تختلف الاسماء نطقا وتختلف خطا وتنفق لاي خطأ ونطقا
كشرح بن النعمان وسرج بن النعمان الاول الشين العجمي والحا
المحملة وهو تابعي يروي عن علي والثاني بالسين المحملة والجم
وهو من شيوخ البخاري **فهو** النوع الذي يقال له **المشتابه**
وقد صنف الخطيب كتابا حافلا سماه تلخيص المشابه ثم دبل
هو عليه ايضا مما فاته او لا وهو كثير الغاية **وبترك**
منه وما قبله انواع منها ان يحصل الاثنا والاشباه
في الاسم والاسم الاب مثلا **الاف حروف** فكثر فاكتر
سما من احدها او منها ان يحد وهو على قسمين اما ان يكون
الاختلاف بالتغير مع الحروف ثابتة في الجهتين او يكون الاختلاف
بالتغير مع نقصان بعض الاسماء عن بعض من امثلة الاول
حمد بن سنان بكسر المحملة ونوين بينهما الف وهم جماعة

هذا هو الكتاب
الذي هو في
الاسماء

في

منهم الحوفي بفتح العين والواو ثم القاف شيخ البخاري ومحمد
 بن سيار بفتح الميم وشد بالياء الختانية وبعد الالف راوهم
 جماعة ايضا منهم الجامي شيخ عمر بن بوش و منهم محمد بن حسين
 بضم الميم ونونين الاولى مفتوحة بينهما يا ختانية ثابعي
 بروي عن بن عباس وغيره ومحمد بن جبير با حيم بعد هابا
 موحدة واخره راو محمد بن جبير بن مطعم ثابعي مشهور
 ايضا ومن ذلك معروف بن واصل كوفي مشهور ايضا ومطرف
 بن واصل بالخاء ابدال العين شيخ اخبر بروي عنه ابو حنيفة
 المصدي ومنه ايضا احمد بن الحسين صاحب براهيم
 بن سعد واخرون واحمد بن الحسين مثله لكن بدل
 الميم يا ختانية وهو شيخ البخاري بروي عنه محمد بن محمد
 البيكدي ومن ذلك ايضا حفص بن ميسرة شيخ مشهور
 من طبقة مالك وجعفر بن ميسرة شيخ لعبد الله بن موسى
 الكوفي الاول باحا الميملة و فابعد هاء صاد ميملة والثاني
 با حيم والعين الميملة بعد هاء فاقم راو من امثلة الثاني عبد الله
 بن زيد جماعة منهم في الصحابة صاحب الاذان واسم جده عبد
 ربه وراوي حديث الوضوء واسم جده عاصم وها انصار يان
 وعبد الله بن يزيد جازي يافى اول اسم الاب والزيادي
 كسوره وهم ايضا جماعة منهم في الصحابة الخطمي كني بابا
 سوي

هذا من الطبقة الثانية
 من طبقة مالك
 الكوفي الاول
 بالعين الميملة
 بالياء الختانية
 بالياء الختانية
 بالياء الختانية

من طبقة مالك
 من طبقة مالك
 من طبقة مالك
 من طبقة مالك
 من طبقة مالك
 من طبقة مالك
 من طبقة مالك
 من طبقة مالك
 من طبقة مالك
 من طبقة مالك

موسى وحديثه في الصحيحين والقاري لم يذكر في حديث عائشة
 وقد زعم بعضهم انه الخطمي وفيه نظر ومنها عبد الله بن
 يحيى وهم جماعة وعبد الله بن يحيى بضم الهمزة وفتح الجيم وشد
 اليانابي معروف بروي عن علي او حصل الاتفاق في الخط
 والنطق لكن حصل الاختلاف والاستنباه **بالفقد** **في القادر**
 اما في الاسمين جملة **او كود** **لك** كان بفتح القاديم والتاخير
 في الاسم الواحد في بعض حروفه بالنسبة الى ما يشتمل به مثال الاول
 الاسود بن يزيد ويزيد بن الاسود وهو طاهرو منه
 عبد الله بن يزيد ويزيد بن عبد الله ومثال الثاني ايوب
 ابن سيار وايوب بن يسار الاول ما في مشهور ليس بالقوي
 والاخر مجهول **خاتمة ومن المهم** عند المحدثين **معرفته** **طيفان**
الرواية وفائدة الامن من داخل المتن من واسكان الاطلاق
 على المتن الحديث والوقوف على المراد من العنونة والطبقة
 في اصطلاحهم عبارة عن جماعة اشتركوا في السند ولقا المشايخ
 وقد يكون الشخص الواحد من طبقتين باعتبارين كالسند
 مالك فانه من حيث صحبة النبي صلى الله عليه وسلم بعد في طبقة
 العشرة مثلا ومن حيث صغر السن بعد في طبقة من بعدهم من
 نظر الى الصحابة باعتبار الصحبة جعل الجميع طبقة واحدة
 كما صنع سريان وغيره ومن نظر اليهم باعتبار قد رآهم

هذا من الطبقة الثانية
 من طبقة مالك
 الكوفي الاول
 بالعين الميملة
 بالياء الختانية
 بالياء الختانية
 بالياء الختانية

من طبقة مالك

كما سبق الى الاسلام وشهود المشاهدة لناضلة جعاهم طبقات
 والى ذلك جرح صاحب الطبقات ابو عبد الله محمد بن سعد البغدادي
 وكتابه اجمع باجمع في ذلك وكذلك من جاء بعد الصحابة وهم
 التابعون من نظر اليهم باعتبار الاخذ عن بعض الصحابة فقط
 جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن حبان ايضا ومن نظر
 اليهم باعتبار اللقب قسمهم كما فعل محمد بن سعد ولحل منها
 وجه **ومن المهم ايضا معرفة مواليدهم وفيما فهم** لان
 يعرفونها يحصل الامن من دعوى المدعي للقاء بعضهم وهو
 في نفس الامر ليس كذلك **ومن المهم ايضا معرفة بلدانهم** واطلاقهم
 وقايدهم الامن من ثداخل الاسمين اذا انفقا لكن افرقا بالنسبة
ومن المهم ايضا معرفة احوالهم فقد يلا وتجرى احوالهم
 لان الراوي اما ان يعرف عدالة او يعرف فسقه او لا يعرف فيه
 شي من ذلك **ومن اهم ذلك بعد الاطلاع معرفة مراتب الجرح**
 والتعديل لانهم قد يخرجون الشخص عما يستلزم وحديته
 كلمة وقد بينا اسباب ذلك فيما مضى وحصرناها في عشرة
 ونقدم شرحها مفصلا والعرض هنا ذكر الالفاظ الدالة في علم
 اصطلاحهم على تلك المراتب والجرح مراتب **اسواها الوصف**
 بمادل على المبالغة فيه واصبح ذلك التعبير **بافعل كاذب**
الناس ولذا قولهم اليه المنه في الوضع وهو ركن الكذب وخو
 ذلك

لا يثبت في
 الحديث

في الحديث
 في الحديث
 في الحديث

ثم دجالا ووضاعا وكذابا لا خلاف ان كان فيها نوع مبالغة
 في الكنه دون الذي فيها **واسهلها** اي الالفاظ الدالة على الجرح
 قولهم فلان **ليس اوسى كحفظ اوفيه ادنى مقال** وبين اسوأ الجرح
 واسهل مراتب كحفي لمولهم مزوك او سائط او فاحش الغلط او تنكر
 الحديث اشد من قولهم ضعيف وليس بالقوي او فيه مقال **ومن**
المهم ايضا معرفة مراتب التعديل وادفعها الوصف ايضا
 بمادل على المبالغة فيه واصبح ذلك التعبير **بافعل كاذبا**
 وامن الناس واليه المنتهى المتيقن **ثم بانك بصفة** من
 الصفات الدالة على التعديل **او صنفين ثقة** او ثبت
ثقة **ثقة حافظة** او عدل حافظ او نحو ذلك **وادناها ما**
اشعر بالقرب من اسهل الجرح كسبح ويروي حديثه ولعله
 به وكودك وبردك مراتب كحفي وهذه احكام ذكرها شعلو
 بذلك دلالتها على القارة فاقول **تقبل التزكية من عارف**
اسيا بها لان غير عارف لا يلائم في مجرد ما يظهر له انما من غير
 مارة واختبار **او كانت التزكية صادرة من منكر واحد**
على الاصح خلافا لشرط انها لا تقبل الا من اثنى احوالها بالشهاد
 في الاصح ايضا والفرق بينهما ان التزكية تنزل منزلة الحكم فلا تنصح
 في شرط قبحها العدد والشهادة تنفع من الشاهد عند احكامها **ركبهم**
 فافترقا ولو قيل يحصل بين ما اذا كانت التزكية في الراوي **مستفيضة**

في الحديث
 في الحديث
 في الحديث

في الحديث
 في الحديث
 في الحديث

في الحديث
 في الحديث
 في الحديث

من المزيك الى اجتهاده والى النقل عن غيره لكن مجملها لانه ان كان
 الاول فلا يشترط الورد اطلاقا لانه حديث تمثله الحكم وان كان
 الثاني فيجري فيه اختلاف بيننا ايضا لا يشترط فيه الورد
 فكذا اما نخرج منه ونكتفي بالانقضاء الجرح والنزول الامر عدل
 متيقظ فلا يقبل جرح من افطر فيه فخرج بما لا يقصى رد
 حديث المحدث كما لا يقبل تركه من اخذ بحمد الظاهر
 فاطلق التزكية وقال الذهبي وهو من اهل الاستقرا التام
 في نقد الرجال لم يجمع اثنان من علماء هذا الشأن قطعا لوثيق
 ضعيف ولا على تضعيف ثقة انتهى ولهذا كان مدحه
 النسيان ان لا يترك حديث الرجل حتى يجمع الجميع على تركه
 ويجوز التسليم في هذا الفن من الشاهل في الجرح والنزول
 فانه من عدل غير ثقات كان كالمثبته حكما ليس بتأنيث فيجزي عليه
 ان يدخل في زمرة من روي حديثا وهو يظن انه كذب وان
 جرح بغير حجة اقدم على الطعن في مسلم يرى من ذلك
 ووسمه بسمه سويبقى عليه عاره ايدا والافقة قد دخل
 في هذا تارة من الهوى والعرض الفاسد وكلام المتقدمين
 سالم من هذا غالبا وتارة من المخالفة في العقيدة وهو موجود
 كثيرا اقدم بما وحديثا ولا معنى اطلاق الجرح بذلك فقد قدنا
 تحقيق احوال العمل برواه المسامحة والجرح مقدم على

هذا الحديث لا يثبت به الجرح
 ولا يثبت به التزكية
 ولا يثبت به التضعيف
 ولا يثبت به التزكية

هذا الحديث لا يثبت به الجرح
 ولا يثبت به التزكية
 ولا يثبت به التضعيف
 ولا يثبت به التزكية

التعديل واطلق ذلك جماعة ولكن محله ان صدره من
 عارف باسبابه لانه ان كان غير مفسر لم يقدح فيمن ثبت عدالة
 وان صدر من غير عارف بالاسباب لم يعثر به ايضا فان خلاه
 المجروح عن تعديل قبل الجرح فيه **تحمل** لا غير مبين السبب في
 صدر من عارف على المختار لانه اذا لم يكن فيه نود بل في غير
 المجهول واعمال نول المجرح اولى من احواله ومال امر الصالح في مثل
 هذا الى التوقف فيه **فصل** في المهم في هذا الفن **من معرفة**
كثير المستحقين من اسهر باسمه وله كنية كاي من ان ياتي بعض الروايات
 مكنيا ليدل على انه اخر **ومعرفة اسم الكنية** وهو عكس الذي قبله
ومعرفة من اسمه كنيته وهم قليل **ومعرفة من اخبره**
 وهم كثير **ومعرفة من كثر كناه** كما بن جرح له كنيان ابو
 الوليد و ابو خالد وكثر اخوته والقباه **ومعرفة من**
وافق كنيته اسم ابيه كاي اسحق ابراهيم بن اسحق المدي احده
 اتباع التابعين وفائدة معرفته في العلق عن من نسبته الى
 ابيه فقال اخبرنا بن اسحق فليسبب في التضعيف وان اصواب
 اخبرنا ابو اسحق **او بالعكس** كما يحق بن اسحق السبيعي **و**
واقف كنيته كنية زوجته كاي ابو بلال انصاري وامر ابو
 محاسب ان مشهور ان ووافق اسم حبه اسم ابيه كالربيع بن
 اسر عن اسر هكذا ياتي في الروايات فيظن انه يروي عن ابيه كما

هذا الحديث لا يثبت به الجرح
 ولا يثبت به التزكية
 ولا يثبت به التضعيف
 ولا يثبت به التزكية

هذا الحديث لا يثبت به الجرح
 ولا يثبت به التزكية
 ولا يثبت به التضعيف
 ولا يثبت به التزكية

كما وقع في الصحيح عن عامر بن سعد عن سعد وهو أبوه وليس
 الشيخ شيخ الربيع والد بل أبوه بكري وشيخه انصاري وهو
 ابن مالك الصحابي المشهور وليس الربيع المذكور من اولاده
ومعرفة من نسب الي غير ابيه كالمقداد بن الاسود نسب
 الي الاسود الزهري لكونه نبناه وانما هو المقداد بن عمرو
 او الي امه كاي بن عليه هو اسم جيل بن ابراهيم بن مقسم احد
 الثقات وعليه اسم امه اشتهر بها وكان لا يحب ان يقال له
 ابن عليه ولهذا كان يقول الشافعي رضي الله عنه اخبرنا اسماعيل
 الذي يقال له بن عليه **او نسب الي غير ما نسبوا الي اهلهم**
 كما حدثنا هو انه مشى بالي صناعتها او بيعها وليس كذلك
 وانما كان بحالهم فنسب اليهم وكسليم بن النعمان لم يكن من بني
 النعمان ولكن نزل فيهم وكذا من نسب الي حبه فلا يؤمن بالنسبة
 من وافق اسمه اسمهم واسم ابيه اسم اجد المذكور **و**
معرفة من اعوا اسمه واسم ابيه واحد كالحسن بن الحسن
 بن الحسن بن علي بن طالب رضي الله عنه وقد يقع اكثر من
 ذلك وهو من فروع المسلسل وقد سوا الاسم واسم
 الاب مع الاسم واسم الاب فصاعدا كابي الجين الكندي وهو
 زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن **او**
سوا اسم الراوي واسم شيخه وشيخ شيخه فصاعدا
 كعماد

من نسب الي غير ابيه
 من نسب الي غير ما نسبوا الي اهلهم
 من وافق اسمه اسمهم واسم ابيه اسم اجد المذكور

من وافق اسمه اسمهم واسم ابيه اسم اجد المذكور

كمران عن عمران عن عمران الاول يعرف بالقصير والثاني ابو رجاء الطراد
 والثالث بن حصين الصحابي وكسليم بن النعمان عن سليمان بن الحسن
 الاول بن احمد بن ايوب الطبراني والثاني بن احمد الواسطي والثالث
 بن عبد الرحمن الدمشقي المعروف بابن بنت شرحبيل وقد يقع ذلك للراوي
 بالرواية عن علي الاصبهانى كذا وكل منهما اسمه الحسن
 ابن احمد بن الحسن بن احمد بن الحسن بن احمد فانفق في ذلك
 وافترق في الكنية والنسبة الى البلد والصناعة وصنف فيه
 ابو موسى المدني جزا فلا **ومعرفة من اعوا اسم شيخه**
والراوي عنه وهو نوع لطيف لم ينعرض له بن الصلاح
 وفائدة رفع اللبس عن نظر ابيه تكرارا او انقلبا من امثلة
 البخاري روي عن مسلم وروي عنه مسلم فشيخه مسلم بن
 ابراهيم الغزالي ببصري والراوي عنه مسلم بن الحجاج
 القشيري صاحب الصحيح وكذا وقع لعبد بن حميد ايضا
 روي عن مسلم بن ابراهيم وروي عنه مسلم بن الحجاج في صحيحه
 حديثا هذه الرحمة بعينها ومنها حتى ان كثير روي عن
 هشام وروي عنه هشام مسحة هشام بن عروة وهو
 من اقربائه والراوي عنه هشام بن ابي عماد المدائني
 ومنها حرج روي عن هشام وروي عنه هشام والاعلى

من نسب الي غير ابيه
 من نسب الي غير ما نسبوا الي اهلهم
 من وافق اسمه اسمهم واسم ابيه اسم اجد المذكور

من وافق اسمه اسمهم واسم ابيه اسم اجد المذكور

بن عمرو والادنى من يوسف الصنعاني ومنها الحكم بن عتيبة روى
 عن بن ابي ليلى وعنه ابن ابي ليلى فالاعلى عبد الرحمن والادنى عبد
 بن عبد الرحمن المذكور واشتد كثرة **من المحدثين** وقد جمعها جماعة من الامة فمنهم
 من جمعها لغير قيد كان سواد في الطبقات وابن ابي خيثمة
 والخاري في تاريخها وابن ابي حاتم في الجرح والنوديل ومنهم
 من افرد الثقات كالعجلي وابن حبان وابن شاهين ومنهم من افرد
 المجر وحسن كابن عدي ورحبان ايضا ومنهم من تفيد بكتاب
 مخصوص كرجال البخاري كابي نصر الكلاباذي ورجال مسلم
 كابي بكر بن منجويه ورجالهما معا كابي بكر بن طاهر ورجال ابي
 داود كابي علي الجبائي وكذا رجال الترمذي ورجال النسائي جماعة
 من المغاربة ورجال السنة الصحيحين وابي داود والترمذي
 والنسائي وابن ماجه لعبد الغني المقدسي في كتابه الاكمال **الله**
 ثم هدية الرزي في تهذيب الكمال وقد خصه وزد عليه
 اسيا كثيرة وسميته تهذيب التهذيب وجامع ما اشتمل عليه
 من الزيادة ان قد رثت الاصل **من المحدثين** ايضا معرفة الاسما
المعروفة وقد صنف فيها حافظ ابو بكر بن احمد بن هرون
 البردعي ففكر اشيا تعقبوا عليه بعضها من ذلك قوله
 صغدي بن سنان احد الصوفاء وهو بضم الميم والمهمل وقد بدل
 سينا

كثير من المحدثين

الفضل

من المحدثين

سينا مهمل وسكون الغير المحجمة بعد هاء الهملة ثم ياكيا
 النسب وهو اسم علم لفظ النسب وليس هو فردا في الجرح
 والنوديل لابن ابي حاتم صغدي الكوفي وثقة بن معين وفرق
 بينه وبين الذي قبله فضعفه وفي تاريخ العقيلي صغدي
 بن عبد الله بروي عن قتادة قال لعقيل حديثه غير محفوظ
 انتهى واطنه هو الذي ذكره ابن ابي حاتم واما كوز العقيلي
 ذكره في الضعفاء فانه هو للمحدث الذي ذكره وليس له لافه **من المحدثين**
منه بل هو من الراوي عنه عتيبة بن عبد الرحمن واسمه اعلم
 ومن ذلك سند رباح الميملة والنون بوزن جعفر وهو موثق
 رباح الجدي له صحة ورواية والمسهور انه يلى عبد الله
 واسم فرد لم يتشبه به غيره فيما اعلم لكن ذكر ابو موسى في الدليل
 على معرفة الصحابة لابن منة سند رباح الاسود وروي له
 حديثا وتعقب عليه ذلك فانه هو الذي ذكره بن منة وقد
 ذكر احد بيت المذكور محمد بن الربيع الجيزي في تاريخ الصحابة
 الذين ترواوا مصر في ترجمة سند رباح وقد حذر
 ذلك في كتابي الصحابة **وكذا** معرفة **الكنى المجردة واللقاب**
 وهي تارة تكون بلفظ الاسم وتارة بلفظ الكنية ويقع لسببه
 تارة الى عاهه او حرفه **وكذا الاسباب** وهي تارة تقع الى القبائل
 وهو في المتقدمين اكثر من النسبة الى المناخير **وتارة الى الاطلاق**
 سينا

من المحدثين

من المحدثين

بتكثر المسرع اولى من اعتنايه بتكثر الشيوخ **وصفة تصنيفه**
 وذلك اما **على المسانيد** بان يجمع مسند كل صحابي على حدة
 فان شاربهم على سوا بقوم وان تشاربه على حروف المعجم وهو
 اسهل ثابولا **او تصنيفه على الابواب** الفقهية او غيرها
 بان يجمع في كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه اثباتا او نفيًا والاول
 ان يقتصر على ما صح او حسن فان جمع الجميع فليس على الضعيف
 او تصنيفه على **العلل** فيذكر المش وطرقه وبيان اختلاف ثقلته
 والاحسن ان يرتبها كل الابواب ليسهل تناولها **او يجمع على الاطراف**
 فيذكر طرق الحديث الدال على يقينه ويجمع اساسه اما مسند
 او مقيد بكتب مخصوصه **ومن المهم معرفة سبب الحديث**
وود تصنيفه بعض شيوخ القاضي يعلى بن الفراء الجنبلي
 وهو ابو حفص العكبري وقد ذكر الشيخ تقي الدين في حقه
 العبدان بعض اهل عصره مشرع في جميع ذلك وكانه ما راي
 تصنيف العكبري المذكور **وصنفوا في غالب هذه الانواع**
 على ما اشربنا اليه غالباً **اي هذه الانواع المذكورة في**
هذه الحاشية نقل بعض طاهر التبريد **مستغنية عن التمثل**
 وحصرها من غير فليراجع لها **مبسوطا** لها يحصل
 الوقوف على حقايقها **واسه الوقوف والهابي لا اله**
الا هو عليه نوكله واليه انيب وحسبنا ونعم الوكيل

ولا حول

ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد
 وآله وصحبه وسلم **لم يسلم ما كتب**
 وكان النزاع من تقليد في يوم الاربعاء



بالي وعشرين من شهر رجب الحرام
 الحرام سنة اربع مائة وثمان مائة
 من المحرم النبوية على يد كاسها لعمد
 حسن بن علي بن حسن المرحوم المالكي
 عمره له ولوالديه وللمطهرين ودعائه
 بالمعصية امين وجمع المسلسل
 حامداً مصلحاً ومسلماً ولحمده وجلاله



حمد المن شرفاً بحديث وصيرته في القدير الحديث وصلاة سلاماً على امة المصطفى زيار
 في نفع الدين السير الحديث وعلى اله وصحبه الذين فازوا منه بالتورث وبعد فقد سمع علي جمع هذا الشرح الا
 بعض بحال من الولد الفاضل التحير والمستغلا الماهر الذي ليس له في تحصيله نظير ابو العباس احمد
 بحمد الشيخ الامام العالم العلامة المرحوم الفقيه عمده المحقق وكاتمه الحديث والمذكرين شهاب السراة
 بحمد شيخنا شيخ الشيوخ المستغني عن الثبوت والالقاء بحال من التقدم والرسوخ والدرس عبد الحق السراج
 ان فخر اجده بعدد واعداده ورحمته ووجهه ونفعه ووصله باب اجرات بسببه لومع كثر ونفعه
 واستفاد وتعلم تحت فيه واجار ووافق فيما يديه المراد وقد اذنت له ان يرويه عن وان لفقيه لمن
 يرويه منه الا انه سألنا له من اله الحسني وزيان وان يصير فضله نيرا قرانه كذا على علم بحيث تعارفه من
 يشابهه ايه فما ظلم واجرم منه له ايضا جمع مروي في قال ذلك وكلم محمد بن احمد الغبي في ان لا ترويه من اهلها

في دار الحرم سنة ٩٩٨ هـ